

«إدارة بايدن تدرس حجماً نهائياً على «هواوي»





الصينية بالمثل عن جميع الموردين الأمريكيين الذين يزودونها Huawei «تدرس إدارة بايدن حجب شركة «هواوي بالمعالجات والمكونات الأساسية لمجموعة الهواتف الذكية، بما في ذلك «إنتل»، و«كوالكوم»، و«إيه إم دي»، في وقت تشدد فيه الحكومة الأمريكية ضغطها على قطاع التكنولوجيا الصيني، حسب ما نقلته «بلومبيرغ».

وكان الرئيس السابق دونالد ترامب قد أضاف «هواوي» إلى قائمة «الكيانات السوداء» في الولايات المتحدة، بسبب مخاوف تتعلق بالأمن القومي، وتم تقييد مبيعات الشركات الأمريكية إليها لمدة أربع سنوات. ومنذ ذلك الوقت، يجب على الموردين الأمريكيين الحصول على موافقة الحكومة لبيع أي منتج إلى عملاق الاتصالات. لكن اليوم، يرى بعض المسؤولين في الإدارة ضرورة حظر هواوي نهائياً عن جميع المبيعات وتعديل التراخيص الخاصة بها، لاشتباهم بتورط الشركة بعلاقاتها وثيقة مع الحكومة الصينية.

وبموجب السياسة الجديدة التي تتم دراستها، سيتم رفض جميع طلبات التوريد الجديدة لهواوي، كما ستعاني معظم الطلبات العالقة حالياً للحصول على الموافقة اللازمة، ما يعني تجميد العمل فعلياً.

– تأثير محدود عالمياً

ومع ذلك، لا يزال التأثير طويل المدى على هواوي من هذا الإجراء غير مؤكد. إذ إن الشركة مستمرة في جني إيرادات هائلة من شركات الاتصالات اللاسلكية الخاصة والحكومية في البر الرئيسي، والتي تعتمد على هواوي لتعزيز أعمالها. حيث تشغل الصين أكثر من مليوني محطة قاعدية لشبكات الجيل الخامس، أو أكثر من 60% من الإجمالي العالمي، وفقاً لمسؤولي الصناعة.

يُذكر أن التوترات الأمريكية الصينية تصاعدت طوال فترة رئاسة جو بايدن، الذي بدوره تعرض لضغوط من الجمهوريين المسيطرين على مجلس النواب، لمواصلة ضغط واشنطن على بكين، لا سيما للحد من تقدمها التكنولوجي. وفي الأسبوع الماضي، أقر فريق بايدن هولندا واليابان بالانضمام إلى الولايات المتحدة، في خطوة تعني تقييد صادرات آلات تصنيع أشباه الموصلات المتقدمة إلى الصين.

وكانت هواوي في يوم من الأيام واحدة من أكبر المستوردين في العالم للمكونات الإلكترونية، وجزءاً مهماً للغاية من

سلسلة التوريد العالمية، نظراً لموقعها في صناعة الهواتف ومعدات شبكات الاتصال. لكن حظر ترامب ساهم بشلل الكيان الصيني المتنامي، ومسح في الوقت ذاته أرقاماً ضخمة من إيرادات الموردين الأمريكيين مثل «برودكوم» (وغيرها). (وكالات

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.